

مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

المواطنة الرقمية و أثرها في تعزيز مبادئ الديمقراطية و ترقية حقوق الانسان الرقمية

**Digital Citizenship and its Role in promoting democratic principles
and advancing digital human rights**

د/مهني وردة

كلية الحقوق و العلوم السياسية -جامعة سطيف 2-(الجزائر)

مخبر تطبيقات التكنولوجيات الحديثة على القانون

فرقة بحث: حقوق الانسان في ظل التكنولوجيات الحديثة

o.mehenni@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: 2025/12/01

تاريخ القبول: 2025/10/01

تاريخ ارسال المقال: 2025/09/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

تناولت الورقة البحثية دراسة لمفهوم المواطنة الرقمية الذي اعتبر من المفاهيم الحديثة التي برزت مع التحول الرقمية و انتشار تكنولوجيا الاتصال، حيث لم يعد دور المواطن محصور في المجال التقليدي، بل امتد للفضاء الافتراضي، و هي تعني المشاركة الواعية و المسؤولة في المجتمع الرقمي بما يتيح ممارسة الحقوق و اداء الواجبات عبر الوسائط التكنولوجية، و تبرز اهميتها في تعزيز الديمقراطية الرقمية من خلال تمكين الافراد للتعبير عن ارائهم بحرية و المشاركة في عملية صنع القرارات، مع تكريس مبادئ الشفافية و المساءلة و تقرب المواطن من صانع القرار، كما تسهم في ترقية حقوق الجيل الرابع باعتبارها حقوق اساسية في العصر الحديث، لكن تواجه هذه العملية جملة من التحديات ينبغي على اثرها وضع مقارنة متعددة الابعاد تجمع بين قيم الديمقراطية و حماية الحقوق الرقمية بقصد تكريس العدالة و المشاركة في ظل التحولات التكنولوجية العالمية.

الكلمات المفتاحية: المواطنة الرقمية - الديمقراطية الرقمية - حقوق الانسان الرقمية - الفجوة الرقمية - الحق في الوصول الى الانترنت. - الحوكمة الرقمية

Abstract :

The research paper dealt with a study of the concept of digital citizenship, which is considered one of the modern concepts that emerged with the digital transformation and the spread of communication technology, where the role of the citizen is no longer limited to the traditional field, but extended to the virtual space, and it means conscious and responsible participation in the digital society that allows the exercise of rights and performance of duties through technological media, and its importance in promoting digital democracy by enabling individuals to express their opinions freely and participate in the decision-making process, while establishing the principles of transparency and accountability and bringing the citizen closer to the decision-maker, and it also contributes to the promotion of the rights of the fourth generation

Keywords: Keywords: Digital Citizenship - Digital Democracy - Digital Human Rights - Digital Divide - Right to Access the Internet.

مقدمة:

لقد ادى التحول الرقمي الحاصل الى اعادة تشكيل أنماط التفاعل الانساني و الاجتماعي و السياسي، فلم يعد المقصود بالمواطنة محصورا فقط في البعد التقليدي المرتبطة بالانتماء السياسي للدولة و ممارسة الحقوق و الحريات و اداء الالتزامات المنصوص عليها في النصوص القانونية للدولة، و انما امتد في ظل هذا التحول الى بعد جديد افترزه التحولات التكنولوجية و المعلوماتية و هو المواطنة الرقمية، و التي تعني قدرة الافراد على ممارسة حقوقهم السياسية و المدنية و الاجتماعية في البيئة الرقمية، و المشاركة الفعالة في المجتمع الافتراضي، و ذلك باعتماد التقنيات الرقمية و استغلالها استغلالا مشروعا و آمنا. و في هذا السياق، بدأت تتوضح العلاقة بين كل من مفهوم المواطنة و الديمقراطية الرقمية، على اعتبار الوسائط التكنولوجية اصبحت اداة و وسيلة فعالة و مركزية في تعزيز المشاركة الشعبية و توسيع حريات التعبير و الرأي و الحوار العمومي، و مراقبة الشأن العام بأساليب أكثر شفافية و تفاعلية، كما ساعدت في تجاوز الحدود التقليدية للمشاركة و جعلت من الديمقراطية ممارسة مفتوحة لكل الافراد بشرط امتلاك الحد الأدنى من المهارات الرقمية.

كما أن التطور الرقمي في البيئة الافتراضية فرض اعادة التفكير في جيل رابع من حقوق الانسان الرقمية، رغم ما شهدته من تجاذبات فقهية بشأن استقلاليتها، الا انها باتت تمثل امتدادا لحقوق الانسان التقليدية (الاجيال السابقة)، و مثالها: الحق في الخصوصية الرقمية و الحق في الوصول الى الانترنت، و الحق في التعبير الرقمي و الحق في النسيان و الحق في الحماية من الرقابة التعسفية أو الاستغلال التجاري للبيانات و المعطيات الشخصية، و قد ساهمت المواطنة الرقمية في ترسيخ هذه الحقوق و ترقية

حيث باتت تمثل عناصر جوهرية لبناء مجتمع رقمي عادل يدعم الحرية و المساواة و الكرامة الانسانية و يعمل على الموازنة بين حرية الافراد و متطلبات الأمن الرقمي و سيادة الدول.

الا ان هذا الاثر الايجابي لا يخلو من تحديات تواجه كل من تفعيل الديمقراطية الرقمية و ممارسة حقوق الانسان الرقمية، حيث تواجهها جملة من التحديات و تطرح الكثير من الاشكالات تتعلق بالرقابة المفرطة، و التفاوتات الرقمية و خطابات الكراهية و التضليل الاعلامي و المساس بمحدود و ضوابط السيادة الرقمية، الأمر الذي يستدعي التفكير في سبل تكريس مواطنة رقمية واعية و مسؤولة قادرة على تحقيق التوازن بين تمكين الافراد و صون سيادة الدول و حماية الحقوق الانسانية في الفضاء الرقمي.

1- اهمية الموضوع:

يمكن ابراز اهمية الموضوع على مستويين:

أ- **الاهمية العلمية:** و تظهر من خلال توضيح مفهوم المواطنة الرقمية كأحد المفاهيم الحديثة في العلوم السياسية و الحقوقية و القانونية، و التعرف على ابعادها و علاقتها بالديمقراطية و الحقوق الرقمية.

ب- **الاهمية العملية:** تبرز من خلال التعرف على أهم التحديات الواقعية التي تواجه تكريس هذا المفهوم و محاولة الوصول الى حلول عملية تعمل على الموازنة بين ضمان حرية الافراد و تكريس حقوق المواطنة الرقمية و متطلبات أمن الدول و سيادتها الرقمية.

2- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى التوصل لجملة من الاهداف المهمة، أهمها:

- بيان مفهوم المواطنة الرقمية كمفهوم جديد، و توضيح العلاقة التفاعلية بين المواطنة الرقمية و الديمقراطية الرقمية.
 - البحث في اهم حقوق الانسان الرقمية في البيئة الافتراضية ذات الصلة بممارسة المواطنة الرقمية.
 - تحليل التحديات و الاشكالات التي تواجه ترسيخ القيم الديمقراطية و الحقوق الرقمية.
 - اقتراح اليات لمعالجة هذه المعضلات و تحقيق التوازن بين حقوق وحرريات الافراد الرقمية و حماية المصالح العليا للدول.
- 3- **منهج الدراسة:** تعتمد الدراسة على المنهجين الوصفي و التحليلي من أجل وصف المفاهيم الجديدة المرتبطة بالتحول الرقمية و التي لها علاقة بموضوع الدراسة و هي المواطنة الرقمية و الديمقراطية و حقوق الانسان الرقمية، و تحليل العلاقة و التأثير و الاثر و الابعاد القانونية و الحقوقية و السياسية و الاجتماعية.

4- خطة الدراسة:

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للمواطنة الرقمية

المطلب الاول: مفهوم الحق في المواطنة

المطلب الثاني: الانسان الرقمي و مصطلح المواطنة الرقمية

المطلب الثالث: عناصر و ابعاد المواطنة الرقمية

المبحث الثاني: دور المواطنة الرقمية في ترسيخ قيم الديمقراطية و حماية حقوق الانسان الرقمية

المطلب الأول: العلاقة التفاعلية بين المواطنة و الديمقراطية الرقمية

المطلب الثاني: المبادئ الخاصة بالنهج الديمقراطي القائم على حقوق الانسان في التعامل مع التكنولوجيا

المطلب الثالث: المواطنة البيئية كإطار لحماية و ترقية الحقوق الرقمية

المبحث الثالث: تحديات المواطنة الرقمية في سياق ترقية حقوق الجيل الرابع و مبادئ الديمقراطية في المجتمع الرقمي

المطلب الأول: التحديات الراهنة امام تجسيد المواطنة الرقمية

المطلب الثاني: مقارنة استشرافية لمستقبل حقوق المواطنة الرقمية في مواجهة اشكالات الثورة التكنولوجية

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للمواطنة الرقمية

قبل التطرق الى مفهوم المواطنة الرقمية، و دلالات هذا المصطلح، يتعين علينا البحث أولاً في مفهوم المواطنة، في مجال القانون.

المطلب الاول : مفهوم الحق في المواطنة

لتعريف هذا المصطلح يتوجب التعرف على مضمونه المعرفي و القانوني.

الفرع الاول: التعريف اللغوي و الاصطلاحي للمواطنة

لغويًا، يؤخذ مصدر المواطنة من المنزل الذي يتخذ الانسان مكانا للاقامة، أي وطن الانسان و محله، فيقال وطن الانسان توطينا أي اتخذ المكان وطنا و منزلا و مقاما له.¹

أما اصطلاحا فتعرف المواطنة بأنها وضع قانوني على أساس الجنسية التي تمنحها الدولة عند الولادة أو عن طريق التجنس²، و تعرف كذلك بأنها: "صفة المواطن الذي له حقوق و عليه واجبات تفرضها طبيعة انتمائه الى وطنه، فهي علاقة الفرد بدولته تجسدها الدساتير و النصوص القانونية التي تضمن معنى المساواة بين كل المواطنين".³ و تشير في هذا الصدد دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة تعبر عن علاقة الفرد بدولته، كما يحددها قانون الدولة، و هي بهذا المعنى، مرتبطة بالحرية و ما يصاحبها من مسؤوليات متعلقة بالحقوق ذات الطابع السياسي، مثل حقوق الانتخاب و التصويت، و الحق في المشاركة في تولي الوظائف العامة.⁴

إذن يعبر مصطلح المواطنة على جملة من الحقوق و الواجبات تمارس في مجتمع عادل و ديمقراطي يحرص على المساواة و تكافؤ الفرص و تحمل اعباء التضحية من أجل ترسيخ هذه المبادئ و حمايتها و فتح آفاق تحسين ممارستها في رؤية تتطلع الى المستقبل.

الفرع الثاني: تعريف حق المواطنة

يشير مصطلح الحق في المواطنة كحق دستوري تقليدي الى حق الافراد في ممارسة حقوق و واجبات معينة ضمن رقعة جغرافية محددة، حيث يتضمن هذا الحق ضرورة مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة في مجالات ابداء الرأي و التصويت و تولي المسؤوليات، و التي تتوقف على درجة الانتماء للبلد الذي يعيشون فيه و مدى الاستعداد على العمل على رقيه، و يرتبط تكريس هذا الحق توافر عنصرين:⁵

الاول هو وجود وضع اجتماعي و اقتصادي يحقق للمواطن احتياجاته و يجعله يتمتع بالموارد العامة على قد المساواة مع الغير، والثاني وجود مؤسسات قادرة على تأهيل جيل على قيم المواطنة و الحرية و قبول الآخر و التنوع.

و عادة، تعبر الجنسية على المواطنة ابتداء من خلال منح حقوق مدنية و سياسية و اجتماعية كاملة، و التي يتمكن صاحبها من المشاركة الفعالة في المؤسسات السياسية و القضايا المتعلقة بالاهتمام العام و لكن لا يقف

معنى المواطنة على تحقق الجنسية بل تفترض أن الفرد جزء من جماعة سياسية تؤسس على رابطة الاحساس بالعيش و الانتماء المشترك.⁶

الفرع الثالث: مضمون حق المواطنة في النصوص القانونية

يعتبر حق المواطنة حقاً دستورياً تقليدياً يشير الى ممارسة الافراد و تمتعهم بجملة من الحقوق و الواجبات في رقعة جغرافية محددة مع وجوب فتح المجال لهم من أجل المشاركة في الشؤون العامة خاصة ما تعلق بتكريس حريات ابداء الرأي و الحق في التصويت و الحق في تولي المناصب و المسؤوليات و كلها تقف على درجة الانتماء للدولة.

بالنسبة للنصوص الدستورية و موقف المؤسس الدستوري من تبني مصطلح حق المواطنة، فنجد أن الدول تباينت في مواقفها بين من اعتمد المفهوم الواسع و بين من اكتفى بالمفهوم الضيق لهذا المصطلح، و ذلك وفقاً لما يلي:

1- الاتجاه الأول: ذهب جزء من التشريعات الأساسية الى توسيع مضمون حق المواطنة ليشمل حق المشاركة في شؤون الحكم بالتعبير عن الرأي أو الاقتراح أو تولي المناصب العامة، بالإضافة الى اقرار ما يسمى بالمواطنة الانسانية كما ورد في دستور الاكوادور لعام 2008، و الذي نص على مشاركة المواطنين بصفة فردية و جماعية باعتبارهم اعضاء بارزين في عملية صنع القرارات، و التخطيط للشؤون العامة و ادارتها، و مراقبة مؤسسات الدولة و المجتمع و تمثيلهم في عملية بناء سلطة المواطنة الانسانية"، و اشار المؤسس الدستوري الاكوادوري الى أن الحق في المشاركة يستند الى مبادئ المساواة و الاستقلالية و رقابة الرأي العام و ممارستها تستند الى اليات الديمقراطية التمثيلية المباشرة و المجتمعية.⁷

ب -الاتجاه الثاني اعتمد المفهوم الضيق لحق المواطنة، كما هو الحال للدستور البرازيلي لعام 1998، حيث اعتبر الجمهورية دولة قانون و ديمقراطية، قائمة على السيادة و المواطنة، من جهته نص الدستور السوداني لعام 2005 على أن" تكون المواطنة ركيزة الحقوق و الواجبات على قدم المساواة لكل المواطنين" ، كذلك حصر دستور بوليفيا لعام 2009 المواطنة المشاركة الانتخابية (مترشح أو ناخب)، و في تشكيل و ممارسة وظائف السلطة العامة، وحق ممارسة الوظائف العامة دون اية شروط أخرى الا فيما ينص عليه القانون.⁸

وتوجد بعض الدساتير حصرت المواطنة في حق الجنسية كما هو الحال بالنسبة لدستور دولة جنوب افريقيا لعام 1996⁹، و الدستور العراقي لعام 2005 اعتبر الجنسية العراقية حق لكل عراقي و هي أساس مواطنته.¹⁰

المطلب الثاني: الانسان الرقمي و مصطلح المواطنة الرقمية

ان المستجدات الحاصلة على الساحة التكنولوجية و الحياة اليومية للأفراد، دفعت الى التفكير في طبيعة الانسان الذي يعيش عصر الثورة الصناعية الرابعة و ما بعدها، حيث صاحب هذه المستجدات ظهور جملة من المصطلحات و التسميات التي تعكس هذا التحول، منها مصطلح الانسان الرقمي و مصطلح المواطن الرقمي، المواطنون الرقميون الاصليون... الخ .

الفرع الاول: الانتقال من مفهوم الانسان الرقمي الى المواطن الرقمي

لقد ميز بعض الفقه مثل دانييل كوهين بين الانسان الرقمي الذي يعكس فكرة الانسان الذي يعيش الثورة الصناعية الرابعة و الذي تتحكم فيه الخوارزميات التي تمثل روح التكنولوجيا الحديثة و الشركات الكبرى المستثمرة في هذا المجال¹¹، فهو انسان يخضع لعلاقات اجتماعية و فردانية سيبرانية¹² و هي علاقة تتسم بنوع من التعقيد و الصعوبة، أما بالنسبة لمصطلح المواطن الرقمي الذي برز داخل المجتمعات التي تتسم بتوافر خاصيتين: الاولى امكانية النفاذ الى شبكة الانترنت من قبل كل الافراد، والثانية تتعلق بمنصات التوصل الاجتماعي التي توفر مجتمعا رحبا لمشاركة رقمية سهلة مقارنة بالنمط التقليدي للمشاركة.

و قد كانت لبعض المحطات العالمية المستجدة على الساحة العالمية أثرا في ظهور ملامح هذا النوع من المواطن، مثالها فضيحة كامبريدج أناليتيكا¹³، و توضحت صورته بشكل أكبر مع جائحة كورونا (كوفيد-19) مع تأثيرات التكنولوجيا الحديثة التي رسخت مؤخرا لهذا المفهوم و هذه الفكرة سواء من الناحية الشكلية أو من حيث اسلوب الممارسة، و مع توسع الانترنت تضاعفت المشاركة في المجتمعات عبر هذه الشبكة، حيث أدى ذلك الى تغيير الوجه العادي و التقليدي للمشاركة، حيث أنها خلفت نمطا جديدا للمواطنة يختلف عن الصورة الكلاسيكية التقليدية التي تشترط ابتداء الانتماء الى دولة قومية¹⁴، و التي تشترط العضوية القانونية من أجل المطالبة بتلك الحقوق، لكن في العصر الرقمي، أصبح الأفراد أعضاء في عدة مجتمعات على الانترنت و خارجها، و ليس لديهم الالتزامات بالولاء لمجتمع واحد بعينه، و قد يعبر مصطلح المجتمعات هنا على معنى واسع، فقد يمثل مجتمعا كلاميا من خلال انخراط شخصين أو أكثر في محادثة أو مناقشة معينة، و قد تكون مجتمعات تشمل مواقع الكترونية ينتمي اليها الأفراد.¹⁵

الفرع الثاني: مفهوم المواطنة الرقمية

لقد تناول الحديث عن مضمون المواطنة الرقمية ثلاث اتجاهات فقهية أساسية:

أ-المفهوم المعياري للمواطنة الرقمية: يرى أن مصطلح المواطنة الرقمية يتضمن مجموعة من المعايير و السلوكيات التي يجب على مستعمل التكنولوجيا أن يكون مسؤولا عنها.

ب- المفهوم الاشتراطي للمواطنة الرقمية: و يربط هذا الاتجاه مصطلح المواطنة الرقمية بشرط تحقيق الحق في النفاذ الى الانترنت لكل الافراد على قدم المساواة، و يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن الوصول الى شبكة الانترنت يعتبر حقا من الحقوق الاساسية التي يجب ان تثبت للمواطن الرقمي في الديمقراطيات الحديثة، مع العمل على تحقيق العدالة الرقمية¹⁶، فتوفير الاسباب للوصول الى الانترنت يساعد أو يمكن الأفراد من المشاركة بارائهم حول مختلف القضايا وطنية كانت أو دولية أو عالمية، من خلال الاستخدام المشروع المنتظم لهذه الشبكة.

ج- المفهوم المتشابه لمصطلح المواطنة الرقمية: حيث يركز اصحاب هذا الاتجاه على السياق العام في تفسير المصطلح، حيث يصعب تحديد مضمون المواطنة الرقمية بعيدا عن العلاقات الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية، و يصعب الحديث عنها في السياقات التي تتميز بقوة المراقبة الرقمية و درجة عالية من السلطوية.¹⁷ إذن، تعبر المواطنة الرقمية عن النشاط الرقمي المتوافق مع المعايير الخاصة بالمجال العام الرقمي أو البيئة الرقمية بتواجد خصائص معينة ذات صلة بالقدرة على الوصول الى الانترنت بما يحقق المشاركة الرقمية، من خلال التعبير عن المحتوى الرقمي المتداول ضمن المجال المحدد، و حتى تكتمل المواطنة الرقمية يتعين الاستفادة من جملة من الحقوق الرقمية.¹⁸

المطلب الثالث: عناصر المواطنة الرقمية

نحاول من خلال هذه الجزئية البحث في العناصر المكونة لمفهوم المواطنة الرقمية و أهم ابعادها

الفرع الأول: عناصر المواطنة الرقمية

توجد جملة من العناصر المكونة لمفهوم المواطنة الرقمية، يمكن ابرازها فيما يلي:

- 1- **النفاذ للمجال الرقمي:** بمعنى القدرة على الولوج للبيئة الرقمية و القدرة على المشاركة الالكترونية الكاملة في المجتمع، أي اتاحة كل الأدوات و المصادر من أجل الانخراط في المجتمع الرقمي و التقنية مع شرط ان تكون متاحة بصورة متساوية لكل المستخدمين لهذا الفضاء الرقمي¹⁹.
- 2- **المعايير الرقمية:** هي مجموع القوانين في المجتمع الرقمي، تحدد الأخلاقيات الرقمية، و تعاقب الاستغلال غير المشروع للتكنولوجيا و تجابه الجرائم الرقمية من اجل حماية حقوق الافراد، و تحقيق الامن الرقمي، حيث توجد عدة قوانين عينها المجتمع الرقمي، تضع عقوبات للجرائم الرقمية كاختراق معلومات الآخرين او سرقة بياناتهم او نشر الفيروسات²⁰.
- 3- **الحقوق و المسؤوليات و القيم:** لا يوجد مجتمع واحد له نظام واحد من الحقوق و المسؤوليات و القيم التي تشكل نقطة مرجعية محددة، لذلك يجب على المستخدمين للأدوات الرقمية عند مشاركتهم في هذه المجتمعات ان يأخذوا بعين الاعتبار الحقوق و المسؤوليات التي تحكمها، سواء كانت محددة صراحة او مستمدة ضمينا من الممارسات القائمة، و يشير بعض الفقهاء الى حقوق و مسؤوليات ذات طبيعة سياسية و اقتصادية و اجتماعية تتجاوز المجتمعات الفردية، تشمل هذه الحقوق، حقوق الطبع و النشر²¹، و احترام الملكية الفكرية و التراخيص و الخصوصية و الامن (بما فيها السلامة النفسية و الجسدية)، و الحق في الادمج (احترام التنوع) و حرية التعبير و النشر و الايداع²²، وتظهر كذلك مفاهيم العدالة و الانصاف و المساواة، و تستكمل هذه القائمة من حقوق الجيل الرابع، بعض الحقوق الاخرى التي تمثل ركيزة لممارسة المواطنة الرقمية و هي الحق في تقرير المصير المعلوماتي، الحق في التحكم و تخزين و مستقبل البيانات الخاصة بالفرد الناتجة عن النشاط في الشبكات الرقمية²³، يضاف

لها الحق في النسيان و الحق في امكانية نقل البيانات (الحق في القدرة على نقل و استخدام بيانات الفرد عند الانتقال من نظام كومبيوتر الى آخر)، و الحق في الوصول الى البيانات و تصحيحها.

الفرع الثاني: ابعاد المواطنة الرقمية

يتوزع مفهوم الحق في المواطنة الرقمية على عدة أبعاد متناسقة مترابطة تعكس طبيعة حضور الفرد في البيئة الرقمية، يمكن ايجازها في النقاط التالية:

1- البعد القانوني: يتجسد هذا البعد من خلال اولا اقرار الحقوق الرقمية ، و ثانيا تنظيم الفضاء السيبراني من خلال نصوص قانونية تحمي من الجرائم الالكترونية، و اخيرا تحقيق العدالة الرقمية من خلال ضمان تمكين الافراد من اللجوء الى القضاء في حال اعتداءات او انتهاكات عبر الانترنت²⁴.

2- البعد الاجتماعي: و يظهر ذلك من خلال تعزيز الاندماج الرقمي و الحرص على عدم اقضاء الفئات الهشة و المهمشة (النساء ، ذوو الاعاقة، سكان المناطق النائية)²⁵، و ضمان التفاعل و المشاركة المجتمعية عبر المنصات الرقمية .

3- البعد السياسي: يظهر من خلال تكريس حقوق الانتخاب و التصويت الالكتروني و العرائض الالكترونية و المشاروات عبر شبكة النت²⁶، و المساواة و الشفافية عبر استخدام التكنولوجيا لفرض رقابة على ممارسات السلطة.

4- البعد الاقتصادي: و يتجسد هذا البعد في الحق في الاستفادة من الاقتصاد الرقمي (التجارة الالكترونية و الخدمات المالية الرقمية)، كما تظهر من خلال فرص العمل الرقمية و تمكين الشباب من الاندماج في سوق الشغل من خلال تطوير المهارات الرقمية، و الحد من الفجوة الرقمية الاقتصادية بين الدول أو داخل الدولة²⁷.

5- البعد الأمني: و يظهر جليا ضمن مفهوم الأمن السيبراني كشرط اساسي لحماية الحقوق الرقمية الثابتة للمواطن الرقمي، و حماية الأفراد من القرصنة و الابتزاز الالكتروني، و تعزيز الثقة الرقمية بين المواطن و مؤسسات الدولة.

المبحث الثاني: دور المواطنة الرقمية في ترسيخ قيم الديمقراطية الرقمية و حماية و تفعيل حقوق الانسان

الرقمية

نحاول من خلال هذا المحور دراسة العلاقة الموجودة بين مفهوم المواطنة الرقمية و الديمقراطية من جهة ، و اثر ممارسة المواطنة الرقمية على ترقية الحقوق الرقمية كجيل رابع من أجيال حقوق الانسان.

أولا: العلاقة التفاعلية بين المواطنة و الديمقراطية الرقمتين

يعكس مفهوم المواطنة الرقمية بشكله الدستوري مشاركة الافراد في ادارة الشؤون العامة، و ازالة عراقيل و قيود تحقيق المشاركة و الترشح و التصويت و التنظيم و التعبير و الخصوصية، و يعكس مفهوم الديمقراطية الرقمية استخدام الأدوات الرقمية من اجل تعزيز الممارسات الديمقراطية من خلال ممارسة العمل التشاوري باعتماد

تكنولوجيا الاعلام و الاتصال الحديثة، و تعتمد في ذلك على مزايا الأدوات المستحدثة و التي لا تحكمها الحدود الزمانية و المكانية و لا الظروف المادية.²⁸

نجد في بعض الدول اعتمدت على نظام الانتخاب الالكتروني، حيث تقوم باعتماد نظام الاصوات المشفرة بما يتناسب مع خدمات قاعدة البيانات المصممة لهذا الغرض كما هو الحال بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة²⁹، و انجلترا في انتخابات بعض المجالس المحلية التي أجرتها في ماي 2002.

فالحديث عن الديمقراطية الرقمية يعني تعزيز نشر المعلومات ذات الطابع السياسي و كذا التواصل و المشاركة الفعالة في شؤون الحكم، فإيطاليا مثلاً قامت بإنشاء بوابة مدنية من أجل عقد الندوات و الاجتماعات الالكترونية من أجل تفعيل النقاش التشاركي.³⁰

ثانيا: المبادئ الخاصة بالنهج الديمقراطي القائم على حقوق الانسان في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة

توجد بعض المبادئ التي تؤسس للنهج الديمقراطي عبر ادوات التكنولوجيا الحديثة و الاتصالات، يمكن الحديث عنها فيما يلي:

1- سيادة القانون و الحوكمة الالكترونية الرشيدة أي ادماج مبادئ سيادة القانون المتمثلة في الشرعية و المشروعية و الملاءمة و التناسب، إضافة الى مبادئ الحوكمة الرشيدة الالكترونية فيما يتعلق بالسياسات و الممارسات ذات العلاقة برقمنة الانتخابات³¹ استنادا الى قيمة تمكين أصحاب المصلحة.

2- العناية الواجبة بحقوق الانسان: أي ادماج تقييمات الاثر على حقوق الانسان فيما يتعلق بتطوير و تنفيذ التقنيات المستخدمة في الانتخابات، كما ينبغي على الجهات الفاعلة في قطاع الأعمال في منظومة التكنولوجيا أن تتصرف بالعناية الواجبة لحقوق الانسان و تضمن التوافق مع المعايير الدولية لحقوق الانسان.

3- الشفافية و المساءلة: من خلال الوقوف على اعتماد التقنيات بشفافية مساءلة في كل مراحل الدورات الانتخابية مثل العمل على تسجيل الناخبين و مراقبة الحملات الانتخابية و جدولة النتائج من خلال اعتماد نظام التصويت الالكتروني بشكل فعال³²، و تمكين المواطنين من متابعة القرارات و السياسات في الوقت الفعلي مثل منصات البيانات المفتوحة الحكومية و توفير أدوات لمراقبة أعمال الحكومة كنشر التقارير الرقمية و تتبع تنفيذ الوعود الانتخابية³³.

4- الشمولية و عدم التمييز: حيث ينبغي أن يتمتع كل المواطنين بغض النظر عن الوضع الاجتماعي و الاقتصادي أو الجنس أو العرق أو اي خاصية أخرى، بإمكانية الوصول الى التكنولوجيات الانتخابية و الاستفادة منها على قدم المساواة³⁴، و بالسبب للمواطنين الذين يعانون من محدودية إمكانية الوصول الى التكنولوجيا أو محدودية القدرة على استخدامها، فيجب ان تكون هناك خيارات غير متصلة بالانترنت تتيح لهم المشاركة في العمليات الانتخابية بطريقة عادلة و كريمة.

5- حماية الخصوصية الرقمية و حرية التعبير: من خلال الاستخدام المسؤول للتقنيات و على وجه مشروع دون المساس بالمعلومات الشخصية للمواطنين ، كما يجب أن يتوافق اي جمع أو تخزين أو معالجة للبيانات مع معايير الخصوصية الدولية، و كذلك التركيز على أهمية النقاش المفتوح و المحترم و المستنير للأفكار و الآراء الفردية.

6- البدائل التناظرية غير المتصلة بالانترنت اي النظر في استخدام التكنولوجيا في الانتخابات على انه وسيلة لإعمال حقوق المواطنة و ليس كغاية في حد ذاتها، فأحيانا لا يكون استخدام التكنولوجيا متعارض مع معايير حقوق الانسان، فيتعين النظر فيما اذا كانت الخيارات غير المتصلة بالانترنت في بعض الحالات أكثر ملاءمة لدعم حقوق الانسان و ضمان نزاهة العمليات الديمقراطية.

المطلب الثالث: المواطنة البيئية كإطار لحماية و ترقية الحقوق الرقمية

الفرع الأول: الجدل الفقهي حول ظهور جيل جديد من حقوق الانسان في العالم الرقمي

ان الافتراض بوجود منظور حقوق الانسان نابع من التمتع بالمواطنة الرقمية يدفعنا للتساؤل عن مدى تمكن الافراد من التمتع بنفس حقوق الانسان التي يتمتع بها في المجال الواقعي؟ في هذا الطرح وجدت ثلاث اتجاهات فقهية :

1- الاتجاه الأول: الحقوق الرقمية امتداد للحقوق التقليدية يرى اصحاب هذا الطرح ان لا وجود لأي صيغة جديدة لحقوق الانسان داخل شبكة الانترنت، فالحقوق الرقمية هي نفسها الحقوق التقليدية، بل هي مرتبطة بحقوق الانسان الأخرى لا سيما حرية التعبير و الحق في الخصوصية في بيئات الانترنت و البيانات الرقمية³⁵، و الاعتراف بهذه الحقوق الجديدة قد يخلق ازدواجية أو تضخما غير ضروري في منظومة حقوق الانسان.

2-الاتجاه الثاني: الحقوق الرقمية تمثل جيل جديد للحقوق المستقلة يرى انصار هذا الاتجاه أن سيورة الرقمنة بصفة عامة دفعت الى ضرورة قيام حقوق جديدة ثابتة للمواطن الرقمي³⁶، و حجتهم في ذلك أن اصل وجود الحقوق الرقمية للمواطن الرقمي تختلف تماما فهي ترتبط أساسا بمحدد انطولوجي يتعلق بالمجال الرقمي الذي تتواجد فيه هذا الاخير و هو يختلف عن اصل وجود الحقوق الانسانية الواقعية..، ثم ان هناك مصلحة حديثة لم يعرفها القانون التقليدي (كحق الوصول الى الانترنت و الحق في النسيان الرقمي...).

3-الاتجاه التوفيقي: يرى أن بعض الحقوق الرقمية مجرد امتداد لحقوق قائمة مثل حرية التعبير الرقمي، لكن توجد حقوق ناشئة حديثا تتطلب تقنيا مستقلا مثل الحق في الهوية الرقمية و الحق في النسيان الرقمي، فلا يمكن انكار خصوصية هذه الحقوق التي ظهرت حصرا بفعل التكنولوجيا ، و قد قال بهذه الاتجاه باحثون في القانون الدستوري و الجنائي الرقمي مثل Karen Mossberger.

و بعيدا عن هذا الجدل الفقهي القائم، ما يجب التأكيد عليه انه و ان كانت اجيال حقوق الانسان متعاقبة ، الا ان ذلك لا يمس بوحدة هذه الحقوق و عدم قابليتها للتجزئة، فمنظومة الحقوق كل متكامل غير قابلة للتجزئة و غير قابلة للاستبدال، و هذا ما اقرته المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، و عليه، تمثل الحقوق الرقمية حقوقا قانونية تسمح للأفراد بالوصول الى المحتوى الرقمي و استغلاله و انشائه و نشره على أجهزة الحاسوب و الهواتف المحمولة و الفضاءات و المجتمعات الافتراضية³⁷.

الفرع الثاني: أهم الحقوق الرقمية المضمونة في اطار المواطنة الرقمية

لقد أصبحت المواطنة الرقمية في الوقت الحالي اطارا حديثا يكرس حقوقا رقمية تمثل امتدادا للحقوق التقليدية، تهدف الى حماية الفرد في فضاء الانترنت و ضمان مشاركته الفعالة و المسؤولة، و فيما يلي ابرازها:

أولاً: الحق في الوصول الى الانترنت: لا يمكن الحديث عن الحقوق الرقمية دون اعتبار الوصول الى شبكة الانترنت شرطاً لذلك، بل يعتبر في حد ذاته حقاً أساسياً ضامناً لبقية الحقوق الأخرى، و الدليل على ذلك في أبسط الأمثلة أن استخدام منصات التواصل الاجتماعي يعتمد بشكل أولي على الوصول الى هذه المنصات فهذا الحق شبيه بالحق في الحياة بالنسبة لبقية الحقوق المعترف بها في الواقع، و قد اعتبر مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة عام 2012 في قراره ان الحقوق الرقمية تحظى بنفس الحماية المقررة للحقوق في العالم الواقعي و ان الوصول الى الانترنت يعتبر حقاً أساسياً³⁸، و اعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2016 التأكيد على هذا الحق في الاتصال الرقمي و رفضت اي قيود غير قانونية و غير مبررة عليه، و قد اعترفت كل من فنلندا عام 2010 و المكسيك عام 2013 و المجلس الدستوري الفرنسي عام 2009 بهذا الحق في دساتيرها الوطنية و اعتبرته حقاً أساسياً من الحقوق الرقمية، أما بالنسبة للجزائر فلا يوجد نص دستوري أو تشريعي يضمن صراحة هذا الحق بصفة مباشرة و انما وجدت مواد دستور تضمن الحياة الخاصة و الخصوصية الرقمية، و نصوص تشريعية تكافح الجرائم الالكترونية.

ب- الحق الخصوصية الرقمية: و الذي يطرح غموض و صعوبة و تعقيداً لاعتماده على درجة التحكم في حجم البيانات و المعلومات التي تخل شبكة الانترنت بشكل يومي، فهذا الحق يتضمن مجموع المعلومات الموجودة أو التي يمكن استخلاصها عن الشخص و حياته فهو لا يشمل المعلومات الموضوعية الواردة في شبكة الاتصالات فحسب و انما يشمل البيانات الوصفية التي قد يساعد اذا ما تم تجميعها و تحليلها على الرباط في توليد رؤى حول سلوكيات الأفراد و علاقاتهم و تفصيلاتهم و هوياتهم³⁹، و قد تم وضع و تنفيذ اطر تشريعية وطنية و دولية و تدابير لتوفير ضمانات ذات صلة⁴⁰.

ج- الحق في حرية التعبير الرقمي: هو حق معترف به و مكفول بموجب المادة 19 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948، و المادة 20 و المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية، وغيرها من المواثيق الدولية و الاقليمية اما وطنياً فقد نصت عليه المادة 54 من تعديل 2020 التي اكدت على ضمان حرية الصحافة بكل اشكالها بما فيها الاعلام الالكتروني. و تختلف هذه الحرية في المجال الرقمي مضموناً و نطاقاً عنها في المجال الواقعي، و ذلك لاعتبارات كثيرة يمكن توضيحها من خلالها مثالين: أول مثال يتعلق بمواقع التواصل الاجتماعي التي كانت مكاناً رحباً و مدعماً للحركات الاجتماعية من أجل توصيل صوتها و مطالبها التي عجزت عن تحقيقها و المطالبة بها، و أكبر دليل على ذلك، أحداث الثورات التي شهدتها الكثير من الدول العربية في السنوات الأخيرة على غرار الجزائر، و التي كانت انطلاقاً الأولى عبر منصات التواصل الاجتماعي التي ساعدت على ممارسة حق المشاركة الفعالة في المجتمع الرقمي من خلال تفعيل حرية التعبير باستخدام تكنولوجيا المعلومات و

الاتصال المعاصرة، أما المثال الثاني فيظهر من خلال ما تجده مجموعات أخرى من عائق كبيراً لبلوغ حرية التعبير و المشاركة الرقمية كما هو الحال بالنسبة للحرب التي وقعت في غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 و ما بعدها، و ما شهدته من تمييز تقوم به الخوارزميات المتميزة بالتعلم الآلي حيث مورست رقابة شديدة تجسدت في حذف أي محتوى أو تدوينه يحيل الى كلمات معينة مثل، غزة، فلسطين، اسرائيل، ابادة...الخ، و قد وجد هذا التضيق و التمييز مبرره في انها تتضمن مقاطع عنيفة أو غير قابلة للمشاهدة أو الاطلاع عليها، و لكن في الحقيقة أن طريقة التعامل مع هذا المحتوى انما هو نابع من خوارزميات مركزة جداً تجدد من الحق في الرأي و التعبير و المشاركة الرقمية.⁴¹

د-الحق في النسيان: ينبع هذه الحق من الحاجة الى ضمان خصوصية الافراد على الانترنت، يسمح للشخص بالمطالبة في ظل ظروف معينة بازالة بياناته الشخصية من الوصول العام من خلال محركات البحث، اي الروابط التي تصل الى تلك البيانات التي يمكن أن تضر بالشخص حسب رأيه ، و في هذا السياق، و نتيجة للدعاوى القضائية المرفوعة أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الاوربي، أنشأت جوجل نموذج طلب خاص عبر الانترنت، يمكن الافراد من تقديم طلب الى الشركة لحذف معلوماته الشخصية عبر الانترنت، و ذلك اعتباراً من عام 2018⁴²، وفقاً لشركة جوجل، و قد تلقت هذه الاخيرة أكثر من 860 ألف طلب لحذف مليون رابط، و قد تم النظر في اسباب هذه الطلبات حيث وجدت أن الاسباب تتعلق بتقادم الظروف التي مثلت محتوى المعلومات أو عدم موثوقية البيانات أو عدم صلتها بشكل مباشر بالشخص⁴³ و يتم قبول طلبات الحذف و اجابتها اعتماداً على الموازنة بين المصلحة العامة للمجتمع و المصلحة الخاصة لمقدم الطلب.⁴⁴

اذن، يشير الحق في النسيان السماح للشخص بالمطالبة في ظل ظروف معينة بازالة بياناته الشخصية من الوصول العام اليها من خلال محركات البحث، و التي يمكن ان تشكل خطراً أو تسبب ضرراً للشخص حسب رايه، و عادة ما تكون هذه المعلومات قديمة أو غير مناسبة أو غير مكتملة أو غير دقيقة أو زائدة عن الحاجة و التي اختفت الاسس القانونية لتخزينها بمرور الوقت، و تجدر الاشارة الى انه ما يتم حذفه ليس المعلومات و انما الروابط المؤدية الى هذه المعلومات على الانترنت لتصبح هذه المعلومات غير متاحة لمستخدمي الاستعمال العام لمحركات البحث.⁴⁵

المبحث الثالث: تحديات المواطنة الرقمية في سياق ترقية حقوق الجيل الرابع و تعزيز مبادئ الديمقراطية في البيئة الرقمية

تشكل المواطنة الرقمية اطاراً حديثاً لممارسة الحقوق الرقمية و تعزيز الديمقراطية لكنها تواجه تحديات كبرى يمكن ابرازها فيما يلي.

المطلب الأول: التحديات الراهنة أمام تجسيد المواطنة الرقمية

يمكن التركيز على ثلاث فئات من هذه التحديات

الفرع الاول: تحديات تتعلق بممارسة الحق في الحرية

ان من اهداف المواطنة الرقمية حماية الفرد حتى يكون عنصرا فعالا في مجتمعه، محترما للنصوص القانونية سارية المفعول مع حماية كل المستخدمين و تشجيع السلوكيات المرغوبة في مختلف التعاملات، و معاقبة الافعال غير المرغوبة من اجل تجسيد ولاء المواطن لدولته، صحيح ان المواطنة تؤثر على ممارسة الحرية من خلال قيامها على أساس مكنة التصرف بشكل اخلاقي شرعي و قانوني، و لكن في المقابل قد تجدد هذه الفكرة وجها سلبيا لها من حيث مجهولية الفاعل من جهة، و غياب الرقابة من جهة أخرى، الامر الذي يؤدي الى زيادة نسبة الجرائم التقنية، كما قد يظهر الوجه السلبي عند اساءة استعمال اسلوب الاقتراع الالكتروني نتيجة التلاعب في أمن النظام من قبل مسؤولي الانتخابات أو مطوري نظام التصويت أو نظام التشغيل الذي يعمل به، و الاكثر من ذلك كثيرا ما تكون برمجيات التصويت الالكترونية غير موثوق بها من طرف مستخدميها⁴⁶، مما يؤثر سلبا على ممارسة حقوق التصويت و الانتخاب.

الفرع الثاني: تحديات تتعلق بمجال السيادة الرقمية

ان المفهوم التقليدي للمواطنة كان ينحصر في دولة معينة ضمن حدودها الاقليمية، و لكن مع التطور التكنولوجي الحاصل اضحى لها مفهوم مغاير بسبب تعدد الرؤى أمام المواطنين على صعيد المجتمع الدولي، من خلال شبكة الانترنت، الأمر الذي يطرح تساؤلات تتعلق بمدى تأثير سيادة الدول أمام تنامي قدرة الافراد؟ و مدى اعادة النظر في مفهوم السيادة و نطاقها و حدودها في ظل التحول الرقمي؟ يشير جانب من الفقه مثل Lassika و Ringold الى تعاظم القدرة السياسية للافراد بسبب التكنولوجيا الامر الذي جعل من الفضاء الالكتروني آلية جديدة⁴⁷ (كوسيلة غير مادية) حلت محل السلطة و مكناتها التقليدية، هذا الفضاء هو عبارة عن فضاء مفاهيمي تتضح فيه البيانات و العلاقات الانسانية المجردة بلا حدود جغرافية، و اصبحت تكنولوجيا المعلومات بنية تحتية بالغة الأهمية تتحدى الدولة بمفهومها السيادي التقليدي، مما يطرح سؤال حاسم حول ما اذا كانت الدولة قادرة على التحكم في هذه التغيرات الجارية و تأطيرها بما فيه الكفاية للحفاظ على سيادتها، ويظهر التوتر بين كل من المواطنة الرقمية و السيادة علي اربع مستويات مهمة:

- الحق في النفاذ مقابل الرقابة: أي ان المواطن يطالب بحرية الوصول للمعلومة بينما تفرض الدولة قيودا تحت مسمى الأمن الرقمي و السيادة
- الحق في الخصوصية مقابل الامن: أي قد يوجد تصادم بين حماية الخصوصية الرقمية مع سياسات المراقبة الحكومية التي تهدف الى مكافحة الجرائم الالكترونية و الارهاب.
- الحرية الرقمية مقابل السيطرة التكنولوجية فبعض الدول تقيد استعمال منصات اجنبية أو قد تلجأ الى فرض بدائل محلية مما يؤثر سلبا على الحرية الرقمية للمواطن.

الفرع الثالث: تحديات تتعلق بالتفاوتات الرقمية (الفجوة الرقمية)

رغم المكانة التي اصبحت تحتلها شبكة الانترنت مع الانتقال الى عصر الرقمنة، و ما وفرته من فرص لممارسة المواطنة الرقمية من خلال التمتع بالحقوق في هذا الفضاء، الا ان هذه المواطنة تواجه تحديا كبيرا يتمثل فيما يسمى

بالفجوة الرقمية، و التي تعبر عن التفاوت في فرص الوصول الى التكنولوجيا و المعرفة الرقمية بين الافراد و المجتمعات و الدول⁴⁸، فالحق في الوصول الى الانترنت، أنشأ طائفتين من الافراد: الطائفة الاولى و تمثل اولئك الذين لديهم قدرة وصول جيد الى الانترنت و المعلومات و الشبكات، و الطائفة الثانية تمثل اولئك الذين يملكون وصول ضعيف أو منعدم الى التكنولوجيات، مع الاتفاق على ان الحق في الوصول الى الانترنت يعتبر حقا اساسيا من حقوق الانسان الرقمية يتمتع بخاصية الكونية و العالمية فهو حق ثابت للجميع.

فالتفاوتات الرقمية التي تعيق ممارسة حقوق المواطنة الرقمية توجد على اربع امستويات:

أ- تفاوتات في الوصول (فجوة في الوصول *acces physique*) بين من يمتلك الوسائل التقنية و بين من يفتقدها⁴⁹.

ب - تفاوتات في المهارات (فجوة في المهارات *competences numerique*) و اليت نتجت عن طفرة الذكاء الاصطناعي لا تتعلق بالوصول الى الانترنت و انما بمهارات استخدام التكنولوجيا و بين من هم عاجزون عن ذلك⁵⁰.

ج- تفاوتات في الاستفادة (فجوة في الاستفادة *Utilisation et benefices*) بين اولئك الذين يملكون القدرة على توظيف التكنولوجيا لتحسين أوضاعهم التعليمية و المهنية، و من يقتصر استعمالهم على مجرد الترفيه بشكل محدود.

د- تفاوتات تتعلق بمستوى التنمية داخل كل دولة، ففي الدول ذات الدخل المرتفع يستخدم 93% من السكان شبكة الانترنت، و ينخفض النسبة في البلدان ذات الدخل المنخفض الى 27% من السكان، مع الاشارة الى ان متوسط معدل النمو السنوي في هذه الدول 8.5 عام 2025، و هو غير كافى لسد الفجوة، الامر الذي يؤثر على ممارسة حقوق المواطنة الرقمية كحق المشاركة الرقمية و الحق في التعليم الرقمي .

المطلب الثاني: مقارنة استشرافية لمستقبل حقوق المواطنة الرقمية في مواجهة اشكالات الثورة التكنولوجية

الفرع الاول: الاشكالات القانونية المطروحة في البيئة الرقمية في مجال ممارسة الحقوق

تطرح الثورة التكنولوجية و الرقمية عدة اشكالات في مواجهة حقوق المواطنة الرقمية على اعتبار ان هذه الاخيرة لا ترتبط فقط بالتربية و السلوكيات، و انما تطرح اشكالات قانونية معقدة نوعا ما في المستقبل في ظل تطور الانترنت و التقنيات الحديثة، و من بين تلك الاشكالات نذكر :

أولا- الخصوصية و حماية البيانات و المراقبة: بمعنى كيف يمكن التوفيق بين حماية المعطيات الشخصية للأفراد من التجميع أو البيع من طرف الشركات، و في نفس الوقت تعزيز انظمة مراقبة قد تؤثر سلبا على حقوق الخصوصية للأفراد⁵¹.

ثانيا- الهوية و الانتحال الشخصي: و هي مشكلة تطرح على منصات التواصل الاجتماعي و سرقة الحسابات الامر الذي يواجه اشكالية اثبات الهوية الرقمية أمام الجهات القضائية و مسؤولية المنصات عن التحقق من هذه الحسابات.

ثالثا- عدم الحياد و التمييز: قد تخلق انظمة الذكاء الاصطناعي المعتمدة على قواعد البيانات نوعا من التمييز في العالم الرقمية كما هو الحال في المجال الواقعي⁵²، مما ينتج عنه ممارسات تمييزية في عدة مجالات مثل التوظيف و تطبيق القانون و الصحة... الخ، الامر الذي قد يؤثر على جميع حقوق الانسان التي تضمنتها المواثيق الدولية.

رابعا- الجرائم الالكترونية: و التي تشمل القرصنة و الابتزاز الالكتروني و الاحتيال المالي و التنمر الالكتروني، الامر الذي يؤدي الى تنوع و تضخم القوانين الوطنية و يصعب التعاون القضائي الدولي.

خامسا- حرية التعبير و ضوابطها و حدودها: الاشكالي يطرح بشأن حدود هذه الحرية في البيئة الرقمية التي قد تتحول الى خطاب كراهية أو تحريض أو ما شابه، و يطرح الاشكال كذلك بشأن من يضح هذه الضوابط هل هي السلطات في الدولة ام المنصات أم المستخدمون انفسهم.

سادسا- الوجود الرقمي و التفاوتات الرقمية: رغم تحسن البنية التحتية للإنترنت خاصة بفضل التكنولوجيا المحمولة الا أن اشكال التفاوتات الرقمية سابق الاشارة اليها من جهة و الطبيعة العابرة للقارات للإنترنت رتب نتيجتين، الاولى تهميش متزايد لأولئك الذين يعانون ضعفا في استعمال التكنولوجيا من فئات اجتماعية او بلدان او طوائف⁵³، و الثانية عدم كفاية النصوص القانونية، الامر الذي يستدعي حوكمة دولية للإنترنت تشبه القانون البحري أو الجوي، مع اعتبار ان هذا الامر يواجه تحديات سيادية و اخرى سياسية.

سابعا- حق التعويض و الشفافية و المساءلة القانونية: و يتعلق الامر بقرارات خوارزميات الذكاء الاصطناعي و التي ترتبط بما يسمى **بمشكلة الصندوق الاسود**⁵⁴، فقد تكون قرارات او تنبؤات غير واضحة و تعسفية، الامر الذي يطرح تساؤل بالنسبة للأشخاص المتأثرين بهذه القرارات من المسؤول عنها خاصة في ظل غياب الشفافية بشأن تفسير و توضيح هذه القرارات مثل خوارزمية رفضت طلب قرض، او خوارزمية اخطأت في تشخيص طبي معين، و حادث سيارة ذاتية القيادة؟ من يكون المسؤول حينها؟ المبرمج ام الشركة ام الخوارزمية نفسها؟ و هل من الممكن الحصول او المطالبة بالتعويض؟

ثامنا- أمن الاطفال و القصر: و ما يتعلق باشكاليات حماية الاطفال من الاستغلال الجنسي او الاعلان الموجه او من جمع معطياتهم الشخصية أو بياناتهم خاصة امام تباين اعمار الحماية القانونية و القصور في اليات الرقابة الابوية، رغم وجود قوانين في بعض الدول مثل COPPA في الولايات المتحدة الامريكية تنظم جمع البيانات عن الاطفال الا أنها تفتقد للفعالية خاصة مع المنصات عابرة للحدود، و التساؤل الذي يطرح نفسه كيف يمكن الموازنة بين حق الطفل في المشاركة الرقمية و حمايته من المخاطر؟

الفرع الثاني: رؤية مستقبلية لتفعيل ممارسة حقوق المواطنة الرقمية

أمام هذه الاشكالات و المعضلات التي تواجه ممارسة حقوق المواطنة الرقمية في ظل سيورة الرقمنة ، بات من الضروري وضع مقارنة استشرافية ذات ابعاد متعددة كما يلي:

- 1-مقاربة حقوقية: و ذلك من خلال الاتجاه نحو دسترة الحقوق الرقمية كجيل رابع من أجيال حقوق الانسان و اعتماد نصوص قانونية وطنية لحماية هذه الحقوق و حماية البيانات و المعطيات الشخصية، مع التأكيد على تفعيل الاليات القضائية لمراقبة الانتهاكات الحاصلة في البيئة الرقمية⁵⁵.
 - 2- مقارنة مؤسسية: من خلال انشاء مؤسسات و هيئات وطنية مستقلة تعمل على ضمان الحقوق الرقمية و تسهر على دمج اعتبارات حقوق الانسان في انظمة الذكاء الاصطناعي منذ بداية تطويرها، مع العمل على اقامة شراكات بين مختلف القطاعات الدولة و القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني⁵⁶.
 - 3- مقارنة تكنولوجية: من خلال العمل على الاستثمار في البنى التحتية الذكية و اعتماد التشفير و حماية الهوية الرقمية.
 - مقاربة تربوية- ثقافية: من خلال ادماج التربية الرقمية في المناهج التعليمية⁵⁷ و العمل على تكوين مستمر في مجال الامن السيبراني، مع تعزيز الوعي المجتمعي بالحقوق الرقمية..
- الخاتمة:**

يتضح لنا من خلال الدراسة السابقة، أن موضوع المواطنة الرقمية بات من المواضيع المستجدة ،حيث لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة حتمية في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، و قد اوضحت الدراسة العلاقة بين المواطنة الرقمية و ترسيخ مبادئ الديمقراطية الرقمية و توسيع فضاءات المشاركة السياسية عبر المنصات الالكترونية، اضافة الى اسهامها في ترقية حقوق جديدة افرزها التحول الرقمي و هي الحقوق الرقمية كنموذج جديد للإنسان الرقمي و التي تشكل نمطا موازيا لنموذج الديمقراطية الرقمية، في مقدمة هذه الحقوق الحق في الوصول للأترنت و الحق في الهوية الرقمية و الحق في النسيان و الحق في حمايات البيانات و المعطيات الشخصية، كما بينت الدراسة ان درجة الاستفادة من هذه الحقوق يتأثر بجملة من التحديات و الاشكالات المطروحة في البيئة الرقمية ، خاصة ما تعلق بالتفاوتات الرقمية و متطلبات السيادة في العالم الافتراضي، الامر الذي يصعب الحديث عن المواطنة الرقمية و الحقوق المضمنة في اطارها من دون تحقيق شمول رقمي للأفراد سواء في الوصول او الاستفادة او الاستعمال للتكنولوجيا الحديثة، مما يتطلب وضع مقارنة استشرافية شاملة تعاونية متعددة الابعاد تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب خاصة ما تعلق بالجوانب الخفية للذكاء الاصطناعي، و تعزيز الاطر القانونية و انشاء هيئات مؤسسية رقابية مستقلة و تعمل على تنفيذ تقييمات الاثر على حقوق الانسان، مع عدم اهمال الوعي العام للأفراد بضرورة اشرافهم في حماية حقوقهم الرقمية في العالم الافتراضي، و ادماج ثقافة المواطنة الرقمية ضمن المناهج التعليمية منذ المراحل المبكرة.

الهوامش:

¹رزاق مخور لاوود الغزاوي، المواطنة الرقمية في الفقه الاسلامي و القانون، مجلة حولية المنتدى، العدد 59، 2024، ص.126.

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ علي السعدي عبد الزهرة جبير، المواطنة الرقمية: دراسة نظرية، مجلة القانون و العلوم السياسية، المجلد 7، العدد 1، 2021، ص 3.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ المرجع نفسه.

- ⁶ Salah dajjal , protection of freedoms and the state of law, ph.D,thesis university of algeriers-faculty of law,p126.
- ⁷ محمد عزت فاضل، المواطنة الساييسية و اثرها في العضوية السياسية للمواطن، بحوث مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، العدد 51، 2022، ص.179.
- ⁸ المادة 144-ف2، دستور دولة بوليفيا لعام 2009.
- ⁹ دستور جنوب افريقيا لعام 1996.
- ¹⁰ الدستور العراقي لعام 2005.
- ¹¹ Daniel Cohen,Homo Humericus : la civilisation qui vien (paris :Albin Michel,2023).
- ¹² جوهر الجموسي، الافتراضي و الثورة: مكانة الانترنت في مجتمع مدني عربي، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، بيروت ، 2016 ، ص.28.
- ¹³ تتعلق قضية كامبريدج أناليتيكا بفضيحة سياسية كبيرة، حدثت مطلع عام 2018 عندما تم اكتشاف اعتداءات من قبل شركة كامبريدج أناليتيكا على المعلومات الشخصية لملايين الافراد، حيث قامت بجمع بياناتهم الشخصية على موقع فيسبوك من دون موافقتهم، قبل أن تستخدمها لأغراض الدعاية السياسية، و قد اعتبرت الفضيحة لحظة حاسمة في الفهم العام للبيانات الشخصية، و أدت إلى حدوث انخيار كبير في سعر أسهم شركة فيسبوك العالمية فيما دعا آخرون إلى «تنظيم أكثر صرامة» لاستخدام شركات التكنولوجيا للبيانات الشخصية. انظر لمزيد من التفصيل:
- Nicholas Confessore, Cambridge Analitica and facebook :scandale and the fallut so far, the new York times, 4 /4/2018, acced on 10/06/2025 at <http://acr.ps/119zQQx>.
- ¹⁴ حسن احجيج، تحديات الشبكات الاجتماعية الرقمية لنظرية الثقافة السياسية الكلاسيكية، سياسات عربية، مجلد 11، العدد 63، جويلية 2023، ص.ص.7-20.
- ¹⁵ Cristian ollivier,Cathrine Jeanneau,Developing Digital Citizenship and language competences, European Center for modern language of the Council of Europe, Gaz,2023,p.11.
- ¹⁶ Karen Mossberger, Caroline,J.Tolber,Ramona,Digital Citizent the internet, society, and participation, Combridg, MIT press,2008.
- ¹⁷ Nick Couldry etal , Digita citizenship? Narrative Exchange and the changing termes of civie culture, citizenship studies,vol 18,no6-7,2014,pp.615-629.
- ¹⁸ محمد ارحال، هل تنتج سيرورة الرقمنة نمطا حديثا من حقوق الانسان؟، دراسات، الكتاب التاسع، 2024، ص.100.
- ¹⁹ امل سفر القحطاني، مدى تضمن قيم المواطنة الرقمية في مقرر تقنيات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية و النفسية، غزة، فلسطين، العدد 2018، 26.
- ²⁰ علي السعدي عبد الزهرة جبير، المرجع السابق، ص.9.
- ²¹ Cristiane ollivier,cathrine jeammeau,op ;cit,p.12.
- ²² Brawn E.L.Krustena A ?Ranieri M.(EDS.), E-Learning and social media :The cost of integration ,Vol.10,information Age Publishing ;ebook cothection (EBSCO hst),2016.
- ²³ Cristiane ollivier,cathrine jeammeau,op ;cit,p.12.
- ²⁴ Castells,M.The Rise of the Network Society,wley-Blackwell,2010,p11.
- ²⁵ Warschauer,M.Technology and Social Inclusion :Rethinking the Digital Divide.MIT Press ,2003.
- ²⁶ Mossberger,K.,tolbert,C. ?McNeal,R. ,Digital Citizenship :the internet,society,and participation.MIT press,2008.
- ²⁷ Tapscott,D.,the digital economy : rethinking promise and peril in the age of Networked intelligence,McGraw-Hill,2014,p.132.
- ²⁸ Nawal Moghazeli,The role of information and comminication technology in Establishing a new practice of democracy : lectronic Democracy, journal of political science and law, Arab Democratic center,Vol.3,Algeria,2017. <http://democraticac.de/?page-id=371575> , visited 22/04/2025.
- ²⁹ Articl 31 of the national election commitee decision,nov.1/1/2006,regarding the escutive instuctions for elections.
- ³⁰ Research and consultation institute, Towards a knowledge society, Ninth Edition Electronic Government,KING Abdulaziz,University,Jeddah,1427 AH ,PP.12-13,30.
- ³¹ محمد عزت فاضل، المرجع السابق، ص.188.
- ³² Dahlberg,L , Re-constructing digital democracy :An outline of four positions, New Media,Society,2011,pp.855-872.

³³ Colman,S,Blumler,J.G ? the internet and democratic citizenship :theory,practice and policy, Cambridge University press.

³⁴ Norris,p,DigitalDivide :Civic engagement,information poverty,and the internet Worldwide,Cambridge university press.

³⁵ Hult.R,what are your digital rights ?world economic Forum BIG Data,society,july-december,2015.
<https://www.weforum.org/stories/2015/11/what-are-your-digital-rights-explainer/>

³⁶ محمد ارحال، المرجع السابق، ص.102

³⁷ Bailo.F.Digital Rights in Australia, the university of sidney ret rieved from

<https://www.handle.net/2123/17587> visited :25/07/2025.

³⁸ مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة، القرار 20 :L.13 :HRC A

³⁹ محمد ارحال، المرجع السابق، ص.102.

⁴⁰ دوليا تعتبر اللائحة الاوروبية العامة لحماية البيانات 679/ 2016 CDPR اهم مرجع عالمي حديث يمنح الافراد سيطرة على بياناتهم الرقمية ، اما وطنيا فقد صدر في الجزائر القانون 07-18 (2018) المتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي .

⁴¹ محمد ارحال، المرجع السابق، ص.104.

⁴² Terezia Popovych, Maria Blikar and other, The right to be forgotten as a special digital right, law state and telecommunications review,september 2023,p.45.

⁴³ Ibid,p45.

⁴⁴ في قضية M.T ; W.W ضد المانيا 2018، رفضت المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان الشكاوى المقدمة من المدعين (المدانان في جريمة

القتل) بشأن قيام مجهول بنشر عدة مواد في ارشيف الانترنت نظرا لأن المصلحة العامة تستدعي ذلك، و لانتشار الواسع للقضية، و الطبيعة الموضوعية و الموثوقة للمنشورات، و عدم وجود نية للاضرار بسمعة المدعين، انظر : Ibid,p.46.

⁴⁵ Barabash.Y ,Berchenho.H , Freedom of speche under Militant democracy, the history of struggle against separatism and communism in Ukraine,p.210.

⁴⁶ Eric A.Fischer,CRS Report for congress on Election reform and electronic voting systems-dres-(Analysis of szcurity Issues),congressional research service,The Library of congress,4/11/2003,pp.10-11.

⁴⁷ Zaina Abdullah Muhammad Mustafa, Electronic consorship and freedom of opinion and expression, A comparative study between Egypt and Iran, Periodicals-strategic Issues, Al Ahram center,published on the following website : <http://accroline.com> Visited :25/06 :2025.

⁴⁸ CYNTIA K.Sanders.Edward Scanlon,The digita Divide is a human rights Tssue :Advancing Social inclusionthrough social work advocay, journal of human rights and social work , Vol.6,no.2,2021,pp.130-143.

⁴⁹ محمد ارحال، المرجع السابق ، ص.105.

⁵⁰ حصر دايلك الكسندر ديرسون هذه المهارات في ست نماذج: المهارات الرقمية الاجرائية- المهارات الرقمية الشكلية- المهارات الرقمية المعلوماتية-

المهارات الرقمية التواصلية- المهارات الرقمية المحتوياتية- المهارات الرقمية الاستراتيجية. للتفصيل أكثر راجع:

Jan.A.G.M.Van Dyk ,Alexander.J.A.M , The Digital Divide ,Cambridge, UK: Polity Press, 2020,p.112.

⁵¹ Michael Cheng-Tek Tai, "The Impact of Artificial Intelligence on Human Society and Bioethics," Tzu Chi Medical Journal , vol. 32, no. 4 (2020), pp. 339-343p.343.

⁵² Mathias Risse, "Human Rights and Artificial Intelligence: an Urgently Needed Agenda," Human Rights Quarterly , vol. 41, no. 1 (2019), pp. 1-16.

⁵³ Jan van Dijk, The Digital Divide ,Cambridge, UK: Polity Press, 2020.

⁵⁴ يقصد بالصندوق الاسود النماذج الخوارزمية و الشبكات العصبية العميقة التي تقوم بعمليات معالجة البيانات المدخلة و تنتج من خلالها مخرجات

(قرارات، تنبؤات) دون أن يكون واضحا كيف تقوم بذلك و كيف توصلت لتلك النتائج، انظر :

Doshi-Velez,F,Kim,B ?Towards a Rigorous Science of interpretable Machine learning, arXiv :1702.08608,2017.

⁵⁵ Jean Rivero, Les droits de L'homme dans la societe numerique, Dalloz, 2018,p.22.

⁵⁶ مجلس اوربا ,CONVENTION 108+pour la protection des donnees personnelles,Strasbourg,2018.

⁵⁷ UNESCO, Education for Digital Citizenship,Paris,2019.

قائمة المصادر و المراجع المعتمدة:

قائمة المصادر:

- 1- الدستور العراقي لعام 2005
- 2- دستور جنوب افريقيا لعام 1996.
- 3- دستور دولة بوليفيا لعام 2009.
- 4- CONVENTION 108+pour la protection des donnees personnelles, Strasbourg, 2018, امجلس اوروب
- 5- UNESCO, Education for Digital Citizenship, Paris, 2019.

قائمة المراجع المعتمدة:

اولا: باللغة العربية:

• الكتب:

- 1- جوهر الجموسي، الافتراضي و الثورة: مكانة الانترنت في مجتمع مدني عربي، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، بيروت ، 2016.

• المقالات العلمية:

- 1- امل سفر القحطاني، "مدى تضمن قيم المواطنة الرقمية في مقرر تقنيات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية و النفسية، غزة، فلسطين، العدد 26، 2018.
- 2- حسن احجيج، "تحديات الشبكات الاجتماعية الرقمية لنظرية الثقافة السياسية الكلاسيكية"، سياسات عربية، مجلد 11، العدد 63، جويلية 2023، ص.ص. 7-20.
- 3- رزاق مخور لاوود الغزاوي، "المواطنة الرقمية في الفقه الاسلامي و القانون"، مجلة حولية المنتدى، العدد 59، 2024.
- 4- علي السعدي عبد الزهرة جبير، "المواطنة الرقمية: دراسة نظرية"، مجلة القانون و العلوم السياسية، المجلد 7، العدد 1، 2021.
- 5- محمد ارحال، "هل تنتج سيرورة الرقمنة نمطا حديثا من حقوق الانسان؟"، دراسات، الكتاب التاسع، 2024.
- 6- محمد عزت فاضل، المواطنة الساييسية و اثرها في العضوية السياسية للمواطن، بحوث مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، العدد 51، 2022

ثانيا: باللغة الأجنبية

Les ouvrages :

- 1- Barabash.Y ,Berchenho.H , Freedom of speeche under Militant democracy, the history of struggle against separatism and communism in Ukraine,p.210.
- 2- Castells,M.The Rise of the Network Society,wley-Blackwell,2010
- 3- Cristian ollivier,Cathrine Jeamneau,Developing Digital Citizenship and language competences, European Center for modern language of the Council of Europe, Gaz,2023
- 4- Daniel Cohen,Homo Humericus : la civilisation qui vien (paris :Albin Michel,2023).
- 5- Doshi-Velez,F,Kim,B ?Towards a Rigorous Science of interpretable Machine learning, arXiv :1702.08608,2017.
- 6- Eric A.Fischer,CRS Report for congress on Election reform and electronic voting systems-dres-(Analysis of szcurity Issues),congressional research service,The Library of congress,4/11/2003.
- 7- Jean Rivero, Les droits de L'homme dans la societe numerique, Dalloz, 2018
- 8- Salah dajjal , protection of freedoms and the state of law, ph.D,thesis university of algeriers-faculty of law.
- 9- Tapscott,D.,the digital economy : rethinking promise and peril in the age of Networked intelligence,McGraw-Hill,2014.
- 10- Research and consultation institute, Towards a knowledge society, Ninth Edition Electronic Government,KING Abdulaziz,University,Jeddah,1427 AH .
- 11- Terezia Popovych, Maria Blikar and other, The right to be forgotten as a special digital right, law state and telecommunications review,september 2023.

Les articles :

- 1- Brawn E.L.Krustena A ?Ranieri M.(EDS.), E-Learning and social media :The cost of integration ,Vol.10,information Age Publishing ;ebook cothection (EBSCO hst),2016.
- 2- Colman,S,Blumler,J.G ? the internet and democratic citizenship :theory,practice and policy, Cambridge University press.
- 3- CYNTIA K.Sanders.Edward Scanlon,The digita Divide is a human rights Tssue :Advancing Social inclusionthrough social work advocacy, journal of human rights and social work , Vol.6,no.2,2021,pp.130-143.

- 4- Dahlberg,L , Re-constructing digital democracy :An outline of four positions, New Media,Society,2011,pp.855-872.
- 5- Jan van Dijk, The Digital Divide ,Cambridge, UK: Polity Press, 2020.
- 6- Karen Mossberger, Caroline,J.Tolber,Ramona,Digital Citizen the internet, society, and participation, Combridg, MTT press,2008.
- 7- Mathias Risse, "Human Rights and Artificial Intelligence: an Urgently Needed Agenda," Human Rights Quarterly , vol. 41, no. 1 (2019), pp. 1-16.
- Medical Journal , vol. 32, no. 4 (2020), pp. 339-343p.343.
- 8- Michael Cheng-Tek Tai, "The Impact of Artificial Intelligence on Human Society and Bioethics," Tzu Chi
- 9- Nick Couldry et al , Digita citizenship? Narrative Exchange and the changing termes of civie culture, citizenship studies,vol 18,no6-7,2014,pp.615-629.
- 10- Norris,p,DigitalDivide :Civic engagement,information poverty,and the internet Worldwide,Cambridge university press.
- 11- Warschauer,M.Technology and Social Inclusion :Rethinking the Digital Divide.MIT Press ,2003.

Websites :

- 1- Nawal Moghazeli,The role of information and communication technology in Establishing a new practice of democracy : lectronic Democracy, journal of political science and law, Arab Democratic center,Vol.3,Algeria,2017. <http://democraticac.de/?page-id=371575> , visited 22/04/2025.
- 2- Bailo.F.Digital Rights in Australia, the university of sidney ret rieved from <https://www.handle.net/2123/17587> visited :25/07/2025.
- 3- Hult.R,what are your digital rights ?world economic Forum BIG Data,society,july-december,2015. <https://www.weforum.org/stories/2015/11/what-are-your-digital-rights-explainer/>
- 4- Nicholas Confessore, Cambridge Analitica and facebook :scandale and the fallut so far, the new York times, 4 /4/2018, acced on 10/06/2025 at <http://acr.ps/1l9zQQx>
- 5- the national election commitee decision,nov.1/1/2006,regarding the escutive instuctions for elections.United Arab Emirates(UAE)
- 6- Zaina Abdullah Muhammad Mustafa, Electronic consorship and freedom of opinion and expression, A comparative study between Egypt and Iran, Periodicals-strategic Issues, Al Ahram center,published on the following website : <http://accroline.com> Visited :25/06 :2025.